الأزهر الشريف
مكتبة المنارة الأزهرية

جماعات العنف
١٩٥٨-١٩٩٨

من النشأة إلى مبادرة وقف العنف

د. محمد مورو

www.kotobarabia.com

http://tahasafeer.blogspot.com/

د. محمد مورو

جماعات العنف

١٩٥٨ – ١٩٩٨

من النشأة إلى مبادرة وقف العنف

http://tahasafeer.blogspot.com/

طبقا لقوانين الملكية الفكرية

جميع حقوق النشر و التوزيع الالكتروني لهذا المصنف محفوظة لكتب عربية. يحظر نقل أو إعادة نسخ أو إعادة بيع اى جزء من هذا المصنف و بثه الكترونيا (عبر الانترنت أو للمكتبات الالكترونية أو الأقراص المدمجة أو اى وسيلة أخرى) دون الحصول على إذن كتابي من كتب عربية. حقوق الطبع الورقى محفوظة للمؤلف أو ناشره طبقا للتعاقدات السارية.

http://tahasafeer.blogspot.com/

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

ما أسهل أن ندين الإرهاب، ثم نكتفي بتسجيل موقف وكفى الله المؤمنين شر البحث والمواجهة والتصدي الحقيقي والهجوم بمستقبل الأمة.

ولكن ما أصعب أن ندخل إلـى حقيقـة الظـاهرة، ونبحث في جذورها وأسبابها الحقيقيـة ونواجـه هـذا وذاك برأينا فنتحمل بالتالي نتيجته، وربما نُغضب أجهزة الحكـم، وكذا نُغضب جماعات العنف على حد سواء.

بداية يجب أن نقرر أن طريق التغيير مـن خـلال العنف في مصر طريق مسـدود، وبصـرف النظـر عـن مشروعية العنف من عدم مشروعيته فإنه لن يؤدي إلى شيء اللهم إلا إلى إضعاف المجتمع وليس الدولة والحكومة، بـل ربما يقوي الحكومة ويعطيها الذريعة لاستمرار فرض حالـة الطوارئ وممارسة انتهاك حقوق الإنسان بدعوى مواجهـة العنف، وكذا يعطي القوى العلمانية التغريبية – المريضـة – الفرصة للكيد ليس للتيار الإسـلامي فحسـب، بـل للـدين

http://tahasafeer.blogspot.com/

الإسلامي ذاته، وللعقائد، وللتاريخ والجغرافيا والحضارة والثقافة.

وإذا كان التيار الإسلامي يستخدم أسلوبين هما التربية والعنف، فإن هناك طريقًا ثالثًا يسمى النضال السياسي وهو طريق ملائم تماما لظروف مصر وطبيعة المجتمع المصري وهو كذلك مفيد على أكثر من مستوى، فهو أولا يربط الحركة بالمجتمع، وهو ثانيا يقوي المجتمع ويجعله قادرا على انتزاع حقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية بل ويجعله أكثر قدرة على مواجهة التحديات الخارجية، ويقلل الهامش المتاح للحكومة للتنازل – إذا ما أرادت التنازل – عن الحقوق الوطنية.

وهذا بعكس العنف الذي ربما يستفيد منه الأعداء، فنؤدي لهم خدمة جليلة دون أن ندري، لأن إضعاف المجتمع والحكومة بالتالي يجعلها أكثر ضعفا أمام الضغط الخارجي.

وحتى لو أسقطنا كل هذا من حساباتنا، فإنه في ظرف الهزيمة الحضارية التكنولوجية أمام الغرب – وإذا اعتبرنا أن التحدي الغربي والصهيوني هو التحدي الأهم – وهو كذلك بالطبع – فإن من الواجب والفريضة توجيه كل

بنادقنا تجاه العدو الأكبر – إسرائيل – وليس إلـى صـدور بعضنا البعض وحتى لو زعم البعض أنهم يوجهون بنـادقهم إلى صدور عملاء إسرائيل وأن النظام نظام تـابع وعميـل فلماذا لا يوجهون بنادقهم إلى الأصل وليس إلـى الصـورة على فرض صحة تحليلهم!

طريق النضال السياسي في الداخل، وتوجيه الجهـاد ضد إسرائيل في الخارج طريق صعب ويحتاج إلى الـوعي والصبر، بل وإلى التعالي عن ردود الفعـل تجـاه أخطـاء الأجهزة الأمنية هنا أو هناك، ولكن الحركات الرسـالية لـن تكون رسالية إلا باختيار الطريق الصعب ومواجهة القضـايا الحقيقية...

ومن ناحية أخرى، فإن للنضـال السياسـي أساسـه الإسلامي، فإذا كنا ندرك أن الإسلام هو دين الفطـرة، وأن آيات الله في الكون، وكذا ما أعطاه الله لنا من عقل يقـودان إلى معرفة الله بسهولة شديدة، وأن القوى الشيطانية لا تترك الناس يختارون الدين بحرية من خلال الحوار الحر، والتفكير الحر، بل تمارس الاستبداد السياسي والظلم الاقتصادي ونشر أفكار التعصب بين الناس لتحول دون هذا الاختيار الحر،ولو

http://tahasafeer.blogspot.com/

أدركنا أن مهمتنا التي خلقها الله من أجلها أن نحقـق للنـاس تلك الحرية، حرية الاختيار والتفكير، ـ لعرفنا أن من واجبنا أن نتصدى للاستبداد السياسي وأن نقف مع الحريـة، ومـع حقوق الإنسان والتعددية الفكرية وحق الاختيـار السياسـي والديني والاجتماعي، وأن نناضل ضد الظلـم الاقتصـادي لإنصاف المحرومين واستعادة حقوق الفقراء، وكذا لواجهنـا التعصب بكافة أشكاله وأساليبه لنحقق في النهايـة القاعـدة الصحيحة لحرية الاختيار فيؤمن من شاء عن بينة ويكفر من كفر عن بينة، بلا ضغط ولا خوف ولا قهر ولا جوع.

(الَذِي أَطْعمهم مِن جوعٍ وآمنَهم مِن خَوفٍ)...

العنف إذن هو الطرق المسدود، وهو غير مفيد شكلا ومضمونًا، والنضال السياسي هو الطريق الصحيح والجهـاد ضد إسرائيل أيضا.

وهكذا فنحن مطالبون جميعا بأن نبحث عـن حـل لمشكلة العنف، حل لا يتعالى على الواقع، ولا يعبـر عـن ضيق الأفق، ولا يكون نوعا من الدس وسوء الفهـم وسـوء النية.

وعلى مستوى الاتجاه الإسلامي، فإن مسئولية هـذا الاتجاه عن العنف لا شك موجودة، وعلى أبناء هذا الاتجـاه مواجهة الأسباب التي تؤدي إلى العنف، مواجهـة الأفكـار والآراء المتطرفة والمنحرفة أو التـي تقطـع الـنص عـن الظروف، ولا تراعي الواقع وما اسـتجد أو يسـتجد مـن ظروف مجتمعية ودولية، داخلية أو خارجية، هـذا بـالطبع جزء لا يتجزأ من دور الفقيه والمفكر والمثقف.

نعم هناك أفكار وممارسات تفـرخ حالـة العنـف وتعطيها سندها الشرعي بلا مبـرر، أفكـار مثـل جاهليـة المجتمع، والعزلة وغيرها من الأفكار التي ظهرت في فتـرة معينة سواء كانت تمثل فعلا أو رد فعل لتلك الفترة.

وكذلك على الاتجاه الإسلامي أن يقدم عقدا اجتماعيا جديدا مع المجتمع ليعرف الناس ماذا نريد؟ ومن نحن؟ ومـا هي أهدافنا ووسائلنا؟ وأن ندرك من داخلنا أننا لسنا شعب الله المختار، بل نحن جماعة من المسـلمين تصـيب وتخطـئ وتجتهد قدر الإمكان، وأن الإسلام ليس حكرا علينا، بل هـو مسئولية كل مسلم بل وكل من ينتمي إلى الحضارة والثقافـة الإسلامية مسلما كان أو غير مسلم.

على الجانب الآخر ينبغي أن نواجه الجميع بالأسباب الحقيقية التي تسبب العنف أو تعطيه الأرض الخصبة للنمو، وهي في رأينا أسباب كثيرة منها:

- حرمان التيار الإسلامي من حق العمل العلني والقانوني، وحرمانه من كل أشكال الممارسة السياسية العلنية، وبدهي أن حرمان تيار معبر عن وجدان الأمة، وبهذا الحجم الهائل في الواقع والوجدان نوع من الغباء والعناء وليس له بديل إلا السلبية أو العنف.
- تضييق هامش الحريات المتاح أمام كل القوى المعارضة وفرض حالة الطوارئ والقوانين الاستثنائية وتضييق الحريات عموما بترسانة من القوانين ومنع وجود حقيقي لانتخابات حرة ونزيهة وسد الطريق أمام إمكانية التغيير وتداول السلطة بالطرق السلمية.
- الانتهاك المستمر واليومي لحقوق الإنسان سوء للناس العاديين أو للسياسيين، وخاصة عناصر التيار الإسلامي وتسجل الصحف ومنظمات

حقوق الإنسان والمهتمين بهذه القضايا يوميا عشرات الانتهاكات من تعذيب واعتقال عشوائي واعتداء على الأهل، وإهدار الآدمية في السجون ومحاكمات عسكرية وغيرها، ولا شك أن التعذيب وانتهاك حقوق الإنسان هو السبب الرئيسي في العنف وهو الأرض الخصبة لنموه.

- عدم احترام ثقافة المجتمع والتطاول على الرموز الدينية والتاريخية وهذا يقوم به جهارا نهارا عدد من الكتاب التغريبيين الذين يبحثون عن الشهرة والجوائز لدى الغرب بالسب والطعن في الإسلام ورموزه، ولا شك أن ذلك يستفز وجدان الجماهير ويمهد الأرض للتطرف والإرهاب، وإذا كانت الثقافة الإسلامية هي مرجعية المجتمع يحتكم من خلالها ويدير صراعاته سلميا، فإن الشوشرة عليها والتطاول بهدف إسقاطها دون وجود بديل مرجعي يفقد المجتمع أساسه المرجعي والثقافي للتعايش

والصراع السلمي، ويجعله بـلا سـياج حـاكم فيتحول إلى الفوضى والعنف.

ونحن في الحقيقة لسنا ضد حرية الفكر، أيا ما كان، ولكننا ضد حرية التطاول والسب وقلة الأدب، وكذلك إذا كان مسموح بأي رأي أيا كان جنوحه عن الدين بدعوى الحرية، فإنه مـن غيـر اللائـق ولا الصحيح أن يتم نشر هـذا التطـاول مـن خـلال مؤسسات الدولة وعلى نفقة المجتمع المسـلم، ومـن الضروري هنا أن نقول إننا مع الحريات نعم، ولكن ليمارس هؤلاء المعادون للدين حريتهم على نفقـتهم وليس على نفقة الدولة التي يدفع المجتمـع المسـلم ثمنها.

- عدم إدراك البعد الاجتماعي والتركيب القبلـي للصعيد مثلا؛ فيقوم على سبيل المثال ضابط بلا خبرة بالتعامل مع المسـائل الأمنيـة بطريقـة تستفز التركيبة النفسـية والثقافيـة للصـعيدي فيتحول الأمر إلى نوع من الثأر الشخصي بين عائلات مدنية وأجهزة الشرطة.

- التفاوت الاجتماعي الرهيب وهو تفاوت مرشح للاتساع فعلى حين يعيش أكثر من نصف سكان مصر تحت خط الفقر، وعلى حين لا يجد الشباب مسكنًا ليتزوج أو عملًا بعد التخرج، وعلى حين يعاني الكثيرون من الفقر والجوع والمرض بلا علاج لأنهم لا يمتلكون نفقات العلاج الباهظة، وعلى حين انهار التعليم والصحة بحيث أصبح من المستحيل الحصول على النجاح إلا بالدروس الخصوصية الباهظة التكاليف، والحصول على العلاج إلا بنفقات أعلى كثيرا من إمكانيات الطبقات الوسطى والدنيا في مستشفيات استثمارية بعد أن انهارت المستشفيات الحكومية تماما، وعلى حين يواجه عمال القطاع العام البطالة بعد الخصخصة، والفلاحون التشرد بعد القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٣ وعلى حين تنتشر حالة حرمان اجتماعي واسعة تتم في المقابل حالات من السفه والإسراف الاستفزازي، فالحفلات الماجنة

التي تتكلف الملايين يتم الإعلان عنها بالصور في صفحات الصحف، وكذا تنشر الصحف عن هؤلاء الذين يستوردون عشاء ساخنًا من فنادق فرنسا بالطائرة أو هؤلاء الذين يشترون شـقة واحدة بسبعة ملايين جنيه أو حتى الذين يبنون قبورا خمسـة نجـوم، وكـذلك إنفـاق آلاف الجنيهات للغذاء والرعاية على الكلاب الأليفـة لدى الطبقات الراقية، بـل وإجـراء عمليـات جراحية لأحدهم بأربعين ألف جنيه في حين لا يجد الفقير أربعين جنيها لشراء دواء ضروري لابنه مثلًا!

وفي دراسة جدية أجراها مركز بحوث الشرطة التابع لأكاديمية الشرطة حول مشكلة البطالة في مصر وانعكاساتها الأمنية خلال الأعـوام مـن ١٩٨٥ حتى ١٩٩٦ تبين ارتفاع معدلات جرائم الجنايات التي يرتكبها العاطلون إلى مجمـوع جرائم الجنايات خلال الفترة محل الدراسة مـن ٧,٦% إلى ١٩,٧%.

- الاستفزاز غير العادي المترتب علـى تغييـر مناهج التربية والتعليم بحيث تم إهمـال اللغـة العربية والتاريخ الإسلامي، والاهتمام باللغـات الأجنبية والثقافات والقيم وأنماط السلوك الغربية التي تتعارض مع تقاليدنا.

مبادرة وقف العنف الفرصة الضائعة

مبادرة وقف العنف التي أطلقها القـادة المؤسسـون لجماعات العنف في مصر فـي يـوم ١٩٩٧/٧/٥ والتـي تضمنت نداء واضحا بوقف العنف، بل ووقـف التحـريض عليه كانت فرصة كبيرة أهدرناها جميعا.

وبعيدا عن الغوغائية التي انطلقت من عقالها تقول لا للحوار مع الإرهاب وهي الغوغائية التي تعبر عـن موقـف سابق من المجتمع ومن التيار الإسلامي ومن الإسلام ذاتـه، يريد أهلها استغلال العنف كذريعة للهجوم على الإسـلام أو التيار الإسلامي وتشويه سمعة المسلمين، وكـذلك يريـدون استمرار الصدام الذي طال بلا مبرر والذي يـدفع المجتمـع ثمنه، بل لا يريدون أيضا استقرار هـذا المجتمـع فراحـوا يمارسون ابتزاز الحكومة المصرية قائلين كيف تسمح هـذه الحكومة بالحوار مع الإرهابيين!

وبدهي أن أي عاقل يريد الخير لهذا البلد، فرح بتلك المبادرة، وما كان له إلا أن يفرح ويعمـل علـى تفضـيلها وتحويلها إلى حقيقة ملموسة فيستريح الجميع...

وبعيدا أيضا عن حسابات الحكومة التي تصـاعدت بنوع من التعالي والوهم مع المبادرة، أصـرت علـى أنهـا

مجرد إعلان عن نهاية تلك الجماعات بسبب الضربات الأمنية.

بعيدا عن هذا كله فإن تلك المبادرة كانت فرصة ذهبية لم يمسك بتلابيبها أحد، لا الحكومة ولا الأحزاب السياسية ولا مؤسسات المجتمع المدني، فماتت المبادرة في مهدها.

نعم كانت المبادرة فرصة تاريخية، لأن الجميع يعرف أسباب العنف الموضوعية والمجتمعية، وأن الحل الأمني لن يصلح حلا إلى الأبد فضلا عن تكاليفه الباهظة، ولأن الواقع يقول إنه حتى إذا ضعفت تلك الجماعات الآن فإن قطاعات هامة من الشباب سوف تنضم عاجلا أو آجلا لذلك التيار بسبب انسداد المسار السلمي في المجتمع وبسبب الأوضاع المتردية اقتصاديا واجتماعيا، وأن فردا واحدا يحرص على الموت قادر على إنزال ضربات موجعة هنا أو هناك مهما كانت قوة القبضة الأمنية.

كانت المبادرة تمتلك الكثير من أدوات النجاح لو تم التعاطف معها بدون تعال زائف ووهم ممجوج أو بدون

محاولات البعض لابتزاز الحكومة حتى يستمر العنف والصدام.

وعوامل النجاح لتلك المبادرة كانت كثيرة، فهي أولا ليست الأولى من نوعها، فقد سبقتها مبادرات كان لها ظروفها وأسبابها وتم إجهاضها لسبب أو لآخر، منها تلك المبادرة التي قام بها عدد من علماء الدين والمفكرين للتوسط بين الحكومة والجماعة الإسلامية عام ١٩٩٣ واستجاب لها وزير الداخلية الأسبق محمد عبد الحليم موسى، إلا أن المبادرة توقفت فجأة بل تمت الإطاحة بوزير الداخلية محمد عبد الحليم موسى نفسه وتمت إقالته، وكذلك في فبراير ١٩٩٦ أطلق خالد إبراهيم أحد عناصر الجماعة الإسلامية مبادرته الشخصية لوقف العنف أثناء مثوله أمام المحكمة ودعا فيها إلى التوقف عن العنف لمدة عام كما دعا إلى حوار بين الحكومة وجماعات العنف إلا أنها مرت دون أن يهتم بها أحد، وهذا يدل على أن وقف العنف أمر مطروح بقوة لدى جماعات العنف، وأنه حدثت مراجعة فكرية سياسية أدت إلى هذا الاتجاه داخل تلك الجماعات.

والمبادرة الأخيرة انطلقت من قادة تاريخيين للجماعة الإسلامية والجهاد، يحظون باحترام كبيـر داخـل صـفوف الجماعتين، بل هم القادة الأهم تاريخيا وواقعيا.. فقـد وقـع على تلك المبادرة القادة المؤسسون للجماعة الإسلامية مثـل ناجح إبراهيم وكرم زهدي وفؤاد الدواليبي وعلي الشـريف وغيرهم وقادة كبار من جماعة الجهاد مثـل عبـود الزمـر وطارق الزمر، وصالح جاهين، وكذلك وافق عليهـا قـادة تنظيم "الناجون من النار" وتنظيم حـزب الله المصـري، أي أنها شملت جميع القوى التي تستخدم العنف، وإذا كانت كـل من جماعة "الناجون مـن النـار" وحـزب الله المصـري محدودتي الأثر فكريا وحركيا إلا أن جماعة "النـاجون مـن النار" وهي امتداد لجماعة التكفير والهجرة بتوقيعهـا علـى المبادرة يعني أن وقف العنف أصبح مطروحا ولـه أساسـه الفكري والسياسي حتى لدى أكثر الجماعـات تطرفـا وقـد حظيت المبادرة الأخيرة بنوع من التأييد المتحفظ لدى قيادات الخارج لأسباب خاصة بهم إلا أنه لو تـم التعـاطي معهـا بإيجابية من قبل الحكومة والمجتمع لكان مـن الممكـن أن تكتسب موافقة الجميع.

وحتى الذين ظهرهم إلى الحائط في مزارع القصب وبعضهم ينتظره الإعدام أو صدر الحكم بإعدامه فعلا، فإنهم كانوا سيوافقون على المبادرة لو تم فتح بصيص من الأمـل أمامهم.

من ناحية ثالثة فإن مـن المفيـد هنـا أن نقـول إن الجماعة الإسلامية بالذات لها تراث طويل في العمل السياسي السلمي في جامعات ومدن الصعيد عمومـا طـوال نهايـة السبعينيات وبالتالي فالعنف لديهم ليس طريقا وحيدا، وكذلك فإن العنف ليس في صميم منظومتهم الفكرية، بل هـو فـي جانب منه رد فعل على التعذيب والحصـار وانسـداد أفـق العمل العلني أمامهم.

من ناحية رابعة – ومع إدراك الأسباب السـابقة – فإن الذين أطلقوا المبادرة كلهم في السجون ومحكوم علـيهم بأحكام طويلة لم يطلبوا في إطار المبادرة الإفراج عنهم مما يعطي المبادرة مصداقية كبيرة، حيث لـيس فـي المسـألة مساومة سياسية بقدر ما هي نوع مـن المراجعـة الفكريـة وترتيب الأولويات، مع ملاحظة أن بيان المبـادرة احتـوى على ضرورة توجيـه الأنظـار للعـدو الخـارجي وإدراك

المؤامرة الصهيونية التي تتعرض لها مصر في هذه الأيام بل أكثر من هذا فإن الدكتور عمر عبد الرحمن مفتي الجماعـة الإسلامية أعلن تأييده للمبادرة، وإذا كان الرصـد السياسـي يقول إن معظم عناصر الجماعة وافقت علـى المبـادرة أو كانت في طريقها للموافقة لو تـم التعـاطي الإيجـابي مـع المبادرة، وبما أنه من المعروف أن الجماعة الإسلامية حاليا هي التنظيم الأكبر والأكثر تنظيما لدى جماعات العنف فـي مصر، لأدركنا على الفور أن المبادرة كانـت اسـتراتيجية وليست تكتيكية وأنها كانت فرصة تاريخية تم إهدارها!...

نظرة ثقافية لأسباب العنف

لكل مجتمع بنيانه الثقافي، الذي اكتسبته وأتقنته هـذه الجماعة البشرية أو تلك مـن خـلال تجاربهـا ومعارفهـا وعقائدها وخبراتها وبصرف النظر عن مـدى إيجابيـة أو درجة صحة هذا البيان من عدمه فإن مجرد الرضا به يعني ضمنًا القدرة على الاحتكام إليه وممارسة الفـرد والجماعـة علاقاتها وصراحتها استنادا إلى هذا البنيان الثقافي وبطريقـة سلمية.

ومجتمع مثل المجتمع المصري – الذي عرف طويلا معنى الاستقرار والحوار والصراع السـلمي، أصـبح الآن ينطوي على قدر هائل من العنف لدرجـة أن العديـد مـن المفكرين الاجتماعيين الذين كانوا يرددون الميل المصـري إلى الدعة والهدوء قالوا إن هناك تطورا نوعيا في الشخصية وإن ترديد المقولات السابقة عن طبيعة المجتمـع المصـري السلمية أمر يحتاج إلى إعادة نظر وإنه لم يعد من المسلمات، ولكن أحدا لم يكلف نفسه عناء البحـث عـن أسـباب هـذه التغيرات خارج التفسيرات السـطحية والبسـيطة والتـي لا تغوص إلى العمق.

وفي الواقع فإن النخبة المثقفة – والتي تتشدق بتحليل هذه الظاهرة – هي في الواقع سببها وإن كانت أولى ضحاياها، وذلك أنها ارتضت منذ البداية القطيعة مع الجماهير والتعالي عليها، بل وناصبت الثقافة الوطنية العداء، واستلهمت في خطابها الثقافي في كل شيء إلا ثقافة الأمة ووجدان الجماهير، وأحيانا كانت تصل إلى حد المطالبة بقهر الجماهير على التخلي عن قناعاتها تحت شعار تحرير الجماهير كرها من التخلف والرجعية، وكانت في كل الأحوال عونا للسلطة وغطاء لها، حتى لو كانت سلطة مستبدة أو فاسدة أو معادية للجماهير أو حتى متآمرة عليها.

ومع الوقت تحولت الثقافة النخبوية إلى وظيفة اجتماعية وغاية للحصول على مكاسب فئوية، وبدلا من أن تكون وسيلة لزيادة وعي الذات بنفسها وبمزاياها وعيوبها على حد سواء، وأصبح الولوج إلى عالم المثقفين يحمل في حد ذاته رقيا في السلم الاجتماعي ينبغي الحرص عليه والصراع من أجل ديمومته.

ولأن الثقافة النخبوية كانت مغتربة، ولأنها تحولت إلى وظيفة كان من الطبيعي أن تمارس القهر الثقافي بل

التعالي على الجماهير واحتقارها والطعن في ثوابتها الثقافية أو السخرية منها، فكان رد الفعل التلقائي ومع هذا الانفصال النخبوي وفقدان أدوات التواصل مع الجمـاهير واحتقارهـا والسخرية منها أن الجماهير لجأت إلى العنف كنـوع مـن القصاص وكإثبات الذات في مواجهة الآخر...

ومن ناحية أخرى فإن المنظمة الثقافة التي تعرضت للتمزيق والضرب المستمر من النخبة المثقفة لم تعد قـادرة على إعطاء الصراع والحوار طابعه السلمي، لأن عمليـات التشويه المتعمد للثقافة الوطنية أفقـدت علاقـات الصـراع السلمي والحوار النسق الثقافي الذي تستند إليه، وأحدثت فـي الواقع الاجتماعي خللا وعدم توازن قاد بـدوره بالضـرورة إلى العنف لأنه إذا اهتزت المنظومة الثقافية لمجتمع ما فـإن العنف نتيجة حتمية لإعـادة التـوازن، أو لتأكيـد الفئـات الاجتماعية لوجودها والدفاع عن مصالحها بعـد أن أصـبح طريق الحوار – استنادا إلى ثقافة مرجعية تحظى بالرضـا العام – مغلقا بسبب غياب أو اهتزاز هذه الثقافة المرجعية.

على أن أهم ما في الأمر أن تمزيق أو غياب أو عدم احترام المنظومة الثقافية الوطنيـة أو أي منظومـة تحظـى

بالرضا العام يعني أن السلطة تسـقط بيـد الفئـة الأقـوى، العسكريين مثلا، وأن الطريق إليها أو إلى غيرها من المواقع الاجتماعية لا يخضع إلا لمنطق القوة وحدها وبالتـالي فـإن منطق العنف من هذه الفئة أو تلك ليس إلا تعبيرا عن إدراك هذه الحقيقة وممارسة لها ووعيها بأن الدعوة إلى نبذ العنـف مثلا ما هي إلا تنوع من الخداع تقوم بها إحدى القوى التـي مارست هذا ا لعنف على نطاق واسع وبطريقة منظمة لمنـع القوى الأخرى من منافستها أو تهديدها أو استخدام وسائلها.

إغلاق مسار التغيير السلمي

حرية التعبير، وحرية تكـوين الأحـزاب، وحريـة التظاهر السلمي والاعتصام السلمي والإضراب السلمي، وكذا حق تداول السلطة بالطريق السلمي. كلها حقوق بدهيـة، ولا شك أن الانتقاص أو إلغاء حق من هذه الحقوق، طريق أكيد إلى زيادة رقعة العنف.

وبعض هذه الحقوق غائب تماما، والـبعض الآخـر منتقص بطريقة أو بأخرى، ولا شك أن القضاء على العنـف ونزع فتيل التطرف يقتضي إتاحة كل هذه الحقوق كاملة.

وعلى مستوى التيار الإسلامي مـثلا، فـإن حريـة التعبير بالنسبة له منتقصة فلا يسمح له بإنشاء صحيفة مـثلا والمفروض السماح له بإنشاء صحف، وأحيانًا تصادر كتـب يصدرها أبناء الحركة الإسلامية، أو يدخلون السجن بسـببها أو حتى بسبب إبداء رأي في هذا المحفل أو ذاك، وكذلك كل الحقوق النقابية والسياسية لهذا التيار بالتحديد منتقصة بطريقة ما إما عن طريق تزوير الانتخابات مثلا أو عدم السماح لهم أصلا بترشيح أنفسهم وشطب مرشحيهم كمـا حـدث فـي انتخابات الاتحادات الطلابية أو عن طريـق ترسـانة مـن

القوانين الصادرة خصيصا لحرمانهم من حق العمل السياسي والنقابي.

وإذا حرم التيار الإسلامي مثلا من الانتخابات الطلابية والنقابية ثم النيابية، فأين تذهب طاقة هؤلاء المنتمين إلى هذا التيار والراغبة في العمل السياسي والنقابي والطلابي السلمي، وهؤلاء الطلاب الذين تم شطبهم وبالتالي حرمانهم من دخول انتخابات الاتحادات الطلابية بالجامعات، أرسلوا استغاثة إلى عدد من المسئولين دون أن يلتفت إليهم أحد، فأرسلوا إلى صحيفة الأهرام وبالتحديد إلى الأستاذ فهمي هويدي يقولون إنه ما دام عملنا السياسي الطلابي السلمي مرفوضا من جهاز الدولة فأعطونا عنوان تنظيم الجهاد لننضم إليه، ولا شك هنا أن الطلاب الذين تراوحت أعمارهم ما بين ٢٠، ٢٣ سنة وكانوا في كليات الطب والطب البيطري والخدمة الاجتماعية والذين عرف أنهم هم منفذوا عملية الأقصر وجدوا طريقهم إلى جماعات العنف بسبب انسداد مسار العمل الطلابي أمامهم، ولأسباب أخرى طبعا.

ولا جدال في أن حرمان التيار الإسلامي من حق تشكيل حزب سياسي هو أحد أسباب ظهور وتفشي ظاهرة

العنف، فلو كان للتيار الإسلامي أحزاب تعبر عنه وتدفع من خلالها العمل الإسلامي إلى المسار السلمي، لأمكن نزع فتيل العنف أو جزء كبير منه على الأقل.

وإذا كان البعض يزعم أنه من الخطر السماح بأحزاب على أسس دينية، فإن هذه الحجة أولا غير صحيحة لأنها نوع من التعالي الزائف على الواقع فهناك بالفعل تحت الأرض أو فوقها أحزاب دينية في مصر، ولسنا بدعا في هذا الإطار ففي كل أوروبا توجد أحزاب مسيحية، بل ومسموح حتى بأحزاب إسلامية (في انجلترا حزب إسلامي مثلا) دون أن يقول أحد إن ذلك خطر على المجتمع، وثانيا وحتى بافتراض صحة هذه الحجة، فإنها لا تنطبق على الأحزاب الإسلامية، ذلك لأن الإسلام أولا دين غير طائفي، والحزب الإسلامي هنا هو حزب سياسي مدني غير ديني يستند إلى مرجعية حضارية إسلامية وهذا طبيعي ولا علاقة له بالطائفية والحزب الإسلامي صاحب المرجعية الحضارية الإسلامية يضم بالضرورة كل من يؤمن بالمشروع الحضاري الإسلامي والثقافة الإسلامية سواء كان مسلما أو مسيحيا فالإسلامي هو من إنجاز المشروع الحضاري

الإسلامي سواء كان مسلما أو مسيحيا، وهذا غير التعريـف الديني للمسلم وهو من نطق بالشهادتين...

ولدينا تجربة واقعية، فعلى قوائم التحالف الإسـلامي نجح مسيحيون في انتخابات ١٩٨٧ مثل الأستاذ جمال أسعد.

وفي تجربة حزب الوسط كانت طائفية غائبة تمامـا سواء على مستوى البرنامج الذي أكد على الحضـارة ولـم يشترط الدين، أو على مستوى الأعضاء المؤسسين الذين كان من بينهم مسيحيون مثل الأستاذ رفيق حبيب وهو بالمناسـبة مفكر مسيحي مرموق، وابن رئيس الطائفة الإنجيلية القـس صمويل حبيب.

والحقيقة أن الموقف الغبي الذي وقفته الدولة ضد هذا الحزب وأدى بالتالي إلى إجهاض الفكرة، كان موقفـا يتسـم باللامسئولية وأضاع فرصة تاريخية لانخراط الأجيال الشابة في العمل السياسي السـلمي بعـد أن عجـزت الأحـزاب الموجودة عن استيعاب تلك الطاقات الهائلة التي لـن تجـد طريقا سوى السلبية أو العنف!..

على أن غياب الحقوق السياسـية المختلفـة لـيس مقصورا على التيار الإسلامي وحده، بل يطـول المجتمـع

بأسره، وحتى الأحزاب المعترف بها تعاني معاناة شديدة من التضييق الحكومي عليها لمنعها من الاتصال بالجمـاهير أو عقد مؤتمرات الجماهيرية أو حتى السماح لهم بـالحق فـي الاحتكام إلى انتخابات نزيهة، وفيما عـدا بعـض المقاعـد المخصصة لشخصيات وأحزاب معينة لأسباب معينة، فـإن العمل السياسي برمته ليس أكثر من مسرحية يـتحكم فيهـا مخرج قاس ويحدد الأدوار سلفا وغير مسموح فيها بالخروج بأي شكل على النص المعتمد.

وتسجل المنظمة المصرية لحقوق الإنسان شـهادتها على الانتخابات التشريعية في مصر عام ١٩٩٥ تحت عنوان يدل في حد ذاته على ما حدث من تزوير فاضـح، وانسـداد مسار التغيير السلمي بالتالي، العنوان هو:

(الديمقراطية في خطر، انتخابات لـم يـنجح فيهـا أحد)...

ويرصد التقرير ما جرى في تلك الانتخابـات فـي عبارات واضحة يقول التقرير "إن العملية الانتخابية كانـت معيبة قبل أن تبدأ فضمانات النزاهة غير كافية، والعقوبـات على التزوير غير رادعة، والنصوص التي تمت على أساسها

الانتخابات نصوص غير دستورية، القانون يعطـي الولايـة الكاملة على العملية الانتخابية للسلطة التنفيذيـة سـواء فـي إجراء العملية أو في فرز الأصوات وإعـلان النتـائج، وإن قانون مباشرة الحقوق السياسية لم يتضمن عقوبات رادعـة للجرائم الانتخابية، وإن هذا القانون ييسر عملية تزييف إدارة الناخبين...".

ويرصد التقرير حالات التزوير الواسعة، والتـدخل الإداري بالضغط على الناخبين، واستبعاد تيـارات سياسـية بكاملها من العملية، وكذلك في طريقة إعـلان النتـائج بـل وأكثر من هذا أن الدولة رفضت تطبيـق أحكـام القضـاء الصادرة بإلغاء نتائج الانتخابات في أكثر مـن ١١٢ دائـرة ثبت لدى القضاء تزويرها ومخالفتها للقانون وهكذا لم يـنجح إلا من أرادت الحكومة فقط نجاحه.

وفي تقرير آخر للمنظمة المصرية لحقوق الإنسـان حول حرية الرأي والتعبير في مصر تحت عنـوان "أفـواه مكممة".

يرصد التقرير أنه على مستوى التشـريع اتجهـت الدولة إلى فرض مزيد من القيود القانونية على حرية الرأي

والتعبير، وعلى مستوى الممارسة فقد تكثفت الضغوط علـى حريات الرأي والتعبير وأن أجهزة الدولة تعمد إلى توظيـف النصوص القانونية الفضفاضـة فـي ترهيـب خصـومها السياسيين بالاستدعاء للتحقيق والحبس الاحتياطي دون اتهام جدي وهو ما يؤكد أن هذه التحقيقات لا يتم إعلانهـا سـواء بإعلان سلامة موقف المتهمين أو تقديمهم للمحاكمـة وفـق اتهامات محددة، وكذلك اتساع ظاهرة إحالة الصحفيين إلـى القضاء العسـكري... واتسـاع دائـرة مصـادرة الكتـب والدوريات...

سوء الفهم وسوء النية

عقب كل عملية إرهابية – خاصة إذا كانت عمليـة إرهابية كبيرة، تتوالى التحليلات من الكتـاب والصـحفيين وغيرهم لتنافس الظاهرة بهدف وضع الخطـط لمواجهتهـا والقضاء عليها، وهذا أمر محمود ولكن الغريـب أن معظـم هذه التحليلات تصب في المسار الخطأ، وربما تزيد الأمـر اشتعالا ذلك أنها لا تنـاقش جـذور الظـاهرة، ولا السـبب الحقيقي فيها، بل تنحو نحو التشنيع على مرتكبيهـا بطريقـة سطحية أو تقترح هذا الاقتراح أو ذاك، سواء على المستوى الأمني أو السياسي، بحيث لا تقدم ولا تؤخر، بل تكرر نفس الكلام تقريبا، الذي كان هو ذاته أحد أسباب الظاهرة وينقسم هؤلاء المحللون إلى قسمين أحدهما يتخذ مـن كـل حادثـة فرصة للهجوم ليس على الإرهـابيين، بـل علـى التيـار الإسلامي عموما، وربما الهجوم على الإسلام ذاته باعتبـاره مصدر كل إرهاب! وهذا بالطبع من سوء النيـة.. والثـاني يحال عن جهل ولا يفهم حقيقة الموضـوع فيعطـي حلـولا جزئية أو ناقصة وهذا ناتج عن سوء الفهم، وإن كان صاحبه معذورا. وأسهل شيء بالطبع هو اتهـام الإرهـابيين بـأنهم مجرد أجراء عملاء يقبضون ثمن عمالتهم وينفذون مخططـا

أجنبيا مقابل أجر.. وعلى سبيل المثـال، فـإن الأسـتاذ آدم النواوي، كتب في صحيفة الأهـرام شـبه الرسـمية وهـي صحيفة رزينة في باب وجهة نظر عدد ١٩٩٧/١٢/١٦ يقول (داخل وكر إرهابي دار الحديث بين اثنين مـن الإرهـابيين تناول حادث الأقصر المؤسف كالتالي:

" – نحمد الله لقد حققنا الهدف.

- ولكن ذهب فيه ستة شهداء للأسف الشديد.

- ولماذا تقول للأسف الشديد، وإن وفاتهم حققت لنا مكاسب كثيرة.

- أتقصد عدم القبض عليهم أحياء وبذلك لن تكـون هناك محاكمة لهم ومعرفة من خلف هذه العملية.

- ليس هذا فقط فإن الأموال المتفق عليها معهم بعد تنفيذ العملية ستبقى لنا سويا نتقاسمها معا.

- ولكن ماذا سنقول للجماعة، والاتفاق كان أن باقي المبلغ سيدفع بعد تنفيذ العملية والمبلغ المتبقي ليس بالقليل.

- أعتقد أن نجاح العملية سوف ينسيهم الموضـوع، إنهم هبشوا أكثر من ذلك بكثير، ولو أن العملية لـم تـنجح فإنهم كانوا سيحزنون على المبالغ التي كـانوا سـيفقدونها،

المهم اكف على الخبر ماجور واجعلهم يواجهونا معا حتى لا تختلف أقوالنا، وسوف نحلف لهم بأغلظ الأيمان بأن المنفذين الستة رفضوا في هذه اللحظة تأجيل مستحقاتهم، وأنهم لن ينفذوا العملية إلا بعد دفع المستحقات بالكامل.

- ونستطيع أن نقول لهم إنهم أبلغونا أنهم لن يضمنوا حياتهم في هذه العملية فما هو إذن وجه الاستفادة، لذا فإنهم أخذوا باقي الثمن ليسلموه إلى ذويهم.

- نقول لهم أيضا إننا خشينا أن يتراجعوا وتضيع عليكم الأموال الضخمة.

- بالقطع إنهم سوف يصدقوننا، خاصة أنهم ضمنوا أننا منفذون جيدون، وهناك عمليات أخرى سيسندونها إلينا في القريب".

وهذا السيناريو، وهو من الدرجة العاشرة – يدل على مدى سطحية هؤلاء المحللين، فالتعامل مع الظاهرة بهذا القدر من سوء الفهم كفيل بزيادتها وليس القضاء عليها ونزع الأسباب الحقيقية لها، فالتمويل الخارجي لا يمكن بأي حال من الأحوال – على فرض صحته – أن ينشئ ظاهرة مستمرة لأعوام طويلة، ولابد لكي ينجح أن يجد مناخا

ملائما، أو أوضاعا وقوى تشكلت بالفعل ليحقق عن طريقهـا أهدافه، وبالتالي فالحل يكمن في إعادة صياغة المجتمع وليس الهروب من الأسباب باتجاه الاتهامات.

ثم إنه من الغريب أن تتحدث عن أنـاس يسـتهينون بالموت إلى هذه الدرجة وتقول إن ذلك مجرد عمال مـأجور فالمأجورون مثلا يحرصون على حياتهم بالطبع، ثم لماذا لا يختارون طريقا آخر للحصول على المال بالجرائم العاديـة، وهي متاحة وأسهل كثيرا، كتهريب الآثار مثلا.

وكذلك فإن معرفة أن منفذي حادث الأقصـر مـثلا كانوا طلبة في الطب والطب البيطري وغيرها مـن كليـات القمة، وهذا يقطع بأننا أمام ظاهرة لا يصلح فيها الحديث عن مجرد الإجرام مقابل المال، بل لها ظلالها الفكرية الواضحة.

وإذا كان الأستاذ آدم النواوي قد وقع في سوء الفهـم والتبسيط، فإن آخرين ينتهزون الفرصة وكل فرصة لممارسة سوء النية، فكل من الأستاذ ثروت أباظـة وعبـد العظـيم رمضان، ورفعت السعيد يتهم التيار الإسلامي كله بأنه السبب في العنف والإرهاب، وأن العمليات الإرهابيـة وجماعـات العنف ما هي إلا فروع لجماعة الإخوان المسلمين أو حزب

العمل، وفضلا عن عدم وجود دليل على هذا الاتهـام، فـإن مجرد اتهام كل التيار الإسلامي بهذه التهمة يزيد رقعة العنف ويصب الزيت على النار فمما لا شك فيه أن الملايـين مـن المصريين ينتمون إلى هذا التيار ومما لا شك فيه أيضـا أن هذا التيار جزء أصيل من المكـون أو التكـوين السياسـي للمجتمع، ومما لا شك فيه أن الإسلام هو وجدان هذه الأمـة وهو عقلها وقلبها معا، وبدهي أن التعامـل مـع كـل هـذه الحقائق بهذا المنطق كفيل بإفقاد الجميع الثقة فـي إمكانيـة العمل السلمي، بل وكفيل أيضا باستفزاز الملايين أو دفعهـم بالخوف على وجودهم إلى سلوك طريق العنف!

ولعل من أخطر الأشياء هنـا، محاولـة د. رفعـت السعيد بالذات باتهام التاريخ الإسلامي كله بالعنف والإرهاب وما دام الناس لن يتخلوا عن إسلامهم وتاريخهم، فإنـه هنـا يحدد لهم الطريق الوحيد أمامهم، فإما أن يتركـوا الإسـلام ويتخلوا عن التاريخ والجغرافيا وإمـا أن يسـلكوا طريـق العنف، وهكذا فالدكتور رفعت السعيد يلتقي بسوء نيـة مـع غلاة العنف ودعاة الإرهاب.

على أن أخطر ما في الأمر، أن البعض يتحدث عن القصور الأمني وإهمال أجهزة الأمن أو كفاءة وزير الداخلية أو عدم كفاءته وغيرها من الأمـور التـي تتجاهـل البعـد السياسي والثقـافي والاجتمـاعي والاقتصـادي للظـاهرة وتقصرها على المجال الأمني وكأننا نتعامل مع عصابة القط الأسود أو خط الصعيد مثلا وبدهي أن أي جهـاز للأمـن، ومهما كانت قوته لا يستطيع أن يحرس كـل شـيء، إلا إذا قسمنا المجتمع إلى نصف يحرس النصف الآخر لأنـه فـي مواجهة ظاهرة لها جذورها وامتداداتها وأسبابها المجتمعية لا يمكن أن نتوقع أين تكون الضربة القادمة ولا كيف بالتـالي فالأمر أشبه بالتعامل مع غابة ذات أشجار متحركة، وبـدهي أيضا أن حراسة المنشآت والسياح لن يخلق سياحة مثلا، بل يضربها في الصميم، وحتى لو لم يكن هناك إرهـاب علـى الإطلاق وقمنا بحراسة كل السياح فإن السياح لن يأتوا، لأنه لا سياحة تحت حراسة وهذه بدهية معروفة، وكذلك لا حركة ولا استثمار ولا إنتاج تحت الحراسة، وفضلا عن التكـاليف الباهظة لعملية الحراسة المستحيلة عمليا – فإنه من أخـص خصائص السياحة والاستثمار والإنتاج أن تتم بأقل قدر مـن

الحراسة غير المرئية وغير المحسوسـة أيضـا، وبالتـالي فالحديث عن الحل الأمني فقط حديث فيه من سـوء الفهـم وسوء النية الكثير جدا...

التعذيب والتلفيق وهما أهم أسباب العنف

لن يختلف اثنان محترمان على أن التعذيب والاعتقال العشوائي والاعتداء على الأهل، وإهـدار حقـوق الإنسـان عموما هي الأسباب الرئيسية لظهـور العنـف والتطـرف، فمعظم أفكـار التطـرف والعنـف ظهـرت فـي سـجون عبد الناصر في الستينيات وكرد فعل لحالة من القهر الذي لم يسبق له مثيل، ولا شك أنه ليس هناك – حتـى الآن – فـي التراث الفكري التاريخي والمعاصر من يجيز التعـذيب لأي سبب كان، وأيا كان نوع الجريمة والمجرم، فالتعذيب غيـر العقوبة القانونية بالطبع، والشخص الذي يتعرض للتعذيب هو بالضرورة قنبلة موقوتة ستنفجر في يوم ما في المجتمع الذي مارس التعذيب ضده أو سكت عنه.

والتعذيب بدءا من الخمسينيات وحتـى الآن أصـبح سمة يومية – للأسف – لأجهزة الشرطة المصرية خاصـة تجاه المعتقلين السياسيين بدعوى الضـغط للحصـول علـى المعلومات وهو عذر أقبح من الذنب ويكشـف عـن عـدم الكفاءة.

وبالطبع فإن سجلات المهتمين بحقوق الإنسان مكتظة بوقائع التعذيب، وسوف نسجل هنا حالات قليلة جدا كنا طرفا

فيها أو شاهدين عليها.. هي حكاية العم إسماعيل وهو مـن نفس قريتي واعتقلت معه لأسباب متضاربة.

حكايات العم (إسماعيل)

دنديط، وهي قريـة مصـرية وادعـة ومسـالمة، ومعروفة بين جيرانها بالتسامح والوداعة، بها نسبة عالية من التعليم، لا تعرف الجريمة ولا العنف، يندر أن يحـدث بهـا شجار من أي نوع كان، وإذا حدث شجار فإنه غالبا ما ينتهي إلى الصلح، ولا تصل الأمور فيها أبدا إلى حد القتل أو الثأر كما هي العادة في الريف المصري، وهي قرية مـن قـرى مركز ميت غمر، محافظة الدقهلية، وأجهزة البحث الجنـائي والشرطة تعرف عنها هذه الحقيقة وتعتبرهـا مـن القـرى الهادئة وليس بها قطعة سـلاح واحـدة مرخصـة أو بـلا ترخيص.

شاء الله لهذه القرية أن تكون مسرحا لأحداث جسيمة في صيف ١٩٨٧.

ذلك أن أحد أبناء تلك القرية هـو أمـين إسـماعيل المصيلحي كان طالبا في كلية التجارة – جامعة الزقازيق -، وكانت تلك الجامعة قد شهدت انتفاضة طلابية واسعة عـام ١٩٨٦ تضامنا مع الجندي سليمان خاطر – ابـن الشـرقية وابن جامعة الزقازيق حيث كان سليم خاطر طالبا منتسبا في كلية الحقوق – جامعة الزقازيق، وامتدت هذه الانتفاضة إلى

معظم قرى ومدن الشرقية وكذا الجامعات المصرية الأخرى، وتصادف أن الطالب أمين إسماعيل المصيلحي شـارك فـي تلك الانتفاضة كغيره من الطلاب بجامعة الزقازيق حيث إنها الأقرب لهم رغم أن ميت غمر تابعة لمحافظة الدقهلية، المهم أن الطالب أمين إسماعيل اعتبرته المباحث أحد قيادات هـذه الانتفاضة وصدر قرار باعتقاله، وجاءت الشرطة لاعتقالـه من منزل أسرته بقرية دنديط، إلا أنهم لـم يجـدوه هنـاك، وبدأت الضغوط المعروفة على أسرته لتسليمه وتم اسـتدعاء والده الحاج إسماعيل المصيلحي إلى مقر المباحـث بمدينـة ميت غمر، وطلبوا منه تسليمه إلا أن الرجل قال لهم إنـه لا يعرف مكانه، وإنه لن يسلمه إليهم لو عرف مكانه لأنـه لـم يرتكب من وجهة نظره جناية تستدعي هذا الأمر، فالشـاب تضامن مع سليمان خاطر الجندي المصري الذي دافع عـن كرامة مصر وشرفها، والتضامن مع سليمان خـاطر لـيس جريمة كما أنه أمر ليس مقصورا على أمين إسماعيل، بـل كل طلاب الجامعة قد تضامنوا مع سليمان خاطر.

وأسرتها المباحث في نفسها! وأخذت من وقت لآخر تداهم منزل الأسرة ليلا بحجة البحث عن أمـين إسـماعيل،

الأمر الذي روع الأسرة نساء ورجالا، إلا أن ذلك لم يغيـر في الموضوع شيئًا بل ازداد تماسك الأب وإصـراره علـى موقفه.

وبعد فترة من الزمن، حدثت عملية محاولة اغتيـال اللواء حسن أبو باشا في شهر مايو ١٩٨٧، وبالطبع توسعت السلطات الممنوحة لضابط مباحث الدولة، ووجد هـؤلاء أن الفرصة مواتية لتأديب العم إسماعيل، فجاءت قوة كبيرة مـن الشرطة فداهمت منزل الرجل واعتقلته واعتقلت أيضا ابنـه أمين الذي كان قد عاد إلى التواجد في منزله بعد أن انتهـت أحداث انتفاضة سليمان خاطر، وبعد أن هدأ الجو حول هـذا الموضوع، ولم يعد هناك داعٍ للاختفاء، وبالطبع لـم يسـلم الأمر من شيء من العبث بأثاث المنزل!

وأحس ضابط المباحث بأنـه انتصـر علـى العـم إسماعيل، وقال له ضاحكًا:

إن عليه أن يتأكد أنه لن يخرج من السجن مادام هذا الضابط بقي حيا وأنه سوف يجدد أمر اعتقاله تلقائيا إلى مـا شاء الله، وقال له العم إسماعيل في عزة: إن الأمر بيـد الله أولًا وأخيرا.

ولم يقتصر الأمر على ذلـك، بـل إن أبنـاء العـم إسماعيل وأبناء أخيه عندما ذهبوا في الصباح للسؤال عـن أبيهم على أساس أنهم تصوروا أن أمر الاعتقال لن يتعـدى الابن فقط وأنه ليس من المعقول أن يطول الاعتقـال العـم إسماعيل فهذا فوق التصور خاصة أن العم إسماعيل يعمـل ضابطا بالقوات المسلحة برتبة رائد وقد ترقى إلى هذه الرتبة بعد عشرات السنين من الخدمة في القوات المسلحة المصرية التي بدأ العمل بها جنديا متطوعا وشارك في كل الحـروب دفاعا عن مصر، ولكن الأمر كان مختلفا فكل من ذهب يسأل عن العم إسماعيل قد تم اعتقاله، فقد تم اعتقال ابنه مصطفى وابنه سليم، والأول يعمل برعاية الشباب بجامعـة الأزهـر والثاني جندي بالقوات المسلحة، وأكثر من هذا تم اعتقال ابن شقيق العم إسماعيل وهو السيد أمين المصيلحي وهو أمـين شرطة سابق على المعاش.

كان الأمر بالطبع فوق التصور وفق ما هو معتاد.

غاب هؤلاء في السجون، ولكن الغـيظ كـان فـي الصدور، وفي صدور أفراد أسرة العم إسماعيل التي تتكون من زوجة و ٧ أولاد وبنتين غاب عنهم الأب وثلاثـة أولاد

هم أمين ومصطفى وسليم، وبقي أربعة أولاد ثلاثـة مـنهم صغار وولد واحد كبير هو خالد الذي كان قد حصـل علـى بكالوريوس زراعة وانخرط في الخدمة الوطنية الإجباريـة بالقوات المسلحة وكان حظه حسنا حيث لم يكـن موجـودا بالمنزل وقت اقتحامه.

ولكن المسألة أيضا لم تنته عند هذا الحد، ذلك أنـه حدث في بداية شهر يونيـو ١٩٨٧ أن تـوفي أحـد كبـار شخصيات القرية وهو الحاج أحمد عبد الحميـد نـافع والـد الأستاذ محمود نافع وكيل وزارة التربيـة والتعلـيم ونقيـب معلمي الدقهلية وعضو مجلس الشعب في ذلك الوقت، وكان هذا الرجل ذا مكانة كبيرة نظرا للمراكز القيادية التي يشغلها أولاده أو أزواج بناته أو أحفاده، مما جعل المأتم المقـام لـه حافلًا بشتى أنواع المعزين.. وفي أثناء العـزاء، وبالتحديـد قبيل نهاية العزاء بقليل فوجئ الجميع بهرج ومرج وصـياح على غير العادة طبعا في سـرادقات العـزاء، وذلـك أنـه تصادف حضور كل من العميد نور والرائـد مجـدي مـن مباحث أمن الدولة للعزاء وتصادف جلوسهما في السـرادق في مواجهة خالد إسماعيل ابن العم إسماعيل، وبالطبع نظـر

خالد إليهما بطريقة لفتت أنظارهما فقال له الرائد مجـدي.. لماذا تنظر إلي هكذا؟.. ورد عليه خالد قـائلا.. هـل مـن الممنوع النظر إليك مثلا؟.. وكان هذا بداية لمشادة طويلـة بين خالد وبين الضابط أسـفرت عـن لفـت نظـر جميـع الموجودين، وكان العدد كبيرا، وتم إنهـاء المـأتم للأسـف وتحول سرادق العزاء إلى هرج ومرج، وتمت السيطرة على الموقف عن طريق أهل المتوفى الذين أبعدوا خالـدا بعيـدا وأخذوا يهدئون خاطر الضابطين، بل قام أهل المتوفى بأخـذ الضابطين إلى منزل المتوفى حيث قام بالاعتذار إليهما عـدد من أقارب المتوفى مثل الأستاذ محمود نافع عضـو مجلـس الشعب وهو ابن المتوفى وكذلك اللواء محمود شـبانة زوج ابنة المتوفى والمهندس فوزي نافع وكيـل وزارة الزراعـة وعضو مجلس الشعب فيما بعد – ابن المتوفى واللواء أحمـد شوقي الحفني أحد أقارب المتوفى وعدد آخـر مـن كبـار الشخصيات وطلبوا من الضابطين اعتبار المسألة منتهية من أجل خاطرهم وخاطر المتوفى وتقديرا لظروف خالد حيـث إن والده وأشقاءه معتقلون منذ مدة، وقد رضـي الضـابطان بهذا وقام عدد كبير من أقارب المتوفى بمصاحبة الضابطين

حيث تم توصيلهما إلى مدينة ميت غمر، وظـن الجميـع أن الأمر انتهى حيث تم توصيلهما إلى مدينة ميت غمر، ولكـن الحقيقة أن الأمر لم ينته بل كان قد بدأ، ذلـك أن الضـابط مجدي أصر على إثارة الموضوع بعد زيادته طبعا وإدخـال عناصر جديدة على ما حدث فعلًا، وكان هذا على العكس من رأي وإرادة العميد نور الذي اضطر فـي النهايـة إلـى أن يرضخ لرأي الرائد مجدي، وقام الرائد مجدي بإبلاغ النيابـة بأن عددا من الناس قد طارده بسيارة وأطلق عليه الرصاص أثناء عودته من العزاء في المرحوم أحمد عبد الحميد نـافع في قرية دنديط – ميت غمر، واتهم في ذلك أبناء وأقـارب العم إسماعيل المصيلحي، وقامت النيابة باسـتدعاء أقـارب المتوفى للشهادة، إلا أنهم برغم الضغوط التي مورست عليهم أصروا على أن ذلك لم يحدث، وقرروا أن ما حـدث هـو مجرد مشادة كلامية وأن مسألة إطلاق الرصاص لم تحـدث مطلقًا لأنهم صاحبوا الضابطين بعد انتهاء العزاء إلى مكتب المباحث بميت غمر وبالتالي فمن المستحيل أن يكون ذلك قد حدث في الطريق لأنهـم كـانوا موجـودين ولـم يتركـوا الضابطين إلا أمام مكاتبهما.

وكان من الطبيعي أن القضية سوف تحفظ لانعـدام الدليل، ولكن هذا لم يكن يروق للضابط مجدي الذي أصـر على تأديب أهالي دنديط وجعلهم عبرة لمن لا يعتبر، مكررا قوله الدائم إنه تلميذ صلاح نصر الذي يشترك معه فـي أن كلا منهما ابن لنفس القرية وهي قرية سنتماي مركز ميـت غمر، الذي كان صلاح نصر مثل الرائد مجدي واحدا مـن أبناء هذه القرية "سنتماي". تحرك الرائد مجدي في كل اتجاه، وزعم أن بقرية دنديط تنظيمات إسـلامية متطرفـة تمتلـك سلاحا وأقحم عددا كبيرا من الأسماء في تلك التنظيمات منها اسمي بالطبع "محمد مورو" ولكن تحريات المباحث الجنائيـة قالت إن هذا غير صحيح فلا يوجد حتى طلقة مسدس بقريـة دنديط، ورغم هذا التقرير الـذي "أثبتـه رجـال المباحـث الجنائية، انتصر الرائد مجدي وتم تجهيز حملة كبيرة لمداهمة القرية، إلا أن مدير الأمن أصر على مصاحبة الحملة بنفسه لأنه شعر أن في المسألة بعدا شخصيا مـن الرائـد مجـدي وبالتالي فمن الممكن تلفيق بعض الأشياء ووجوده ضروري لكي يمنع التلفيق.

وبالفعل جاءت حملة كبيرة، عربات مصفحة، ومئات الجنود، وبنادق آلية، وخوذات تلمع فـي الظـلام، أجهـزة لاسلكي، عربات مطافئ وإسعاف وغيرها، وتم حصار القرية وتفتيشها بيتا بيتا واعتقال عدد كبير من أبنائها، ولكن الحملة أسفرت عن لا شيء، فلم يكـن يوجـد سـلاح ولا حتـى منشورات، الأمر الذي جعل وزارة الداخلية تقرر نقل كل من الرائد مجدي والعميد نور من ميت غمر إلى أماكن أخـرى. ودخلت دنديط تاريخ القهر مرة أخرى، فالمرة الأولى كانـت أيام الحملة الفرنسية حيث كانت دنديط مركزا للفدائيين الذين يقاومون الحملة حيث يختفون في حدائق النخيل الكثيفة التـي كانت تتميز بها القرية وقد أثبت عبد الرحمن الرافعـي هـذا الأمر في كتابه "تاريخ الحركة القومية في مصـر"، والمـرة الثانية كانت أيام ثورة عـام ١٩١٩ حيـث نزلـت قـوات الاحتلال الإنجليزي إلى القرية وأطلقت الرصاص ممـا أدى إلى استشهاد كل من على الغلبان والسيدة أم محمد عجوة من أبناء القرية، وكانت هذه هي المرة الثالثة بقيادة الرائد مجدي، وقد عبرت إحدى سيدات القرية عن المسألة برمتهـا وهـي

السيدة سميرة الشيكة حيث قالت للقـوات المداهمـة: إنتـوا إنجليز أو (فرنسيين)؟!!

عاشت القرية عدة أيام تحت الحصار، وغاب عنهـا بعض الأبناء الذين اعتقلوا، البعض عاد بعد يوم وآخـرون بقوا أسابيع، وعدد ثالث غاب خلف الأسوار عـدة أشـهر، وكان نصيبي من هذه الحادثة أنني كنت واحدا ممن صـدر الأمر باعتقالهم، إلا أنني كنت قد توقعت هذا عقب ما حـدث في العزاء وتركت القرية وذهبت إلى القاهرة حيـث كنـت أسكن في شقة مفروشة لا تعرف عنها المباحث شيئا وكـان يسكن معي في تلك الشقة الصحفي محمد مهاود الصحفي في الوعد وعدد آخر من أبناء سمنود، وكان تقديري أن الأمـور ستهدأ بعد فترة ويسقط أمر الاعتقال تلقائيا، ولكن الأحـداث سارت في طريق مختلف.

نعود إلى العم إسماعيل حيث كان لا يزال معتقلا في سجن استقبال طره مع أبنائه وأقاربه ثم تم ترحيله إلى سجن أبي زعبل، حيث قضى هناك عدة أشهر إلى أن أفرج عنـه في النهاية، ولكن تلك الواقعة كانت قد أثـرت فيـه تـأثيرا مذهلا.

كان العم إسماعيل يعيش حياته قبل تجربة الاعتقال بطريقة فيها القليل من الالتزام والكثير من التسيب، فقد كان لا يحرص على الصلاة ويسهر الليل على المقاهي، ويبذر أمواله تبذيرا على المكيفات ولكنه كان في نفس الوقت رجلا شهما ينجد الضعيف ويغيث الملهوف ولا يقبل الظلم، ويبدو – والله أعلم – أنه نظرا لطيبة قلبه ورجولته وتصرفاته أراد الله أن يختم له ختاما حسنا فقيض له هذه التجربة، والتي جعلته يحرص على أداء الصلاة وقراءة القرآن والتفقه في الدين، وقد أظهر الرجل صلابة وصبرا ورجولة في داخل السجن طوال فترة اعتقاله، وبعد الخروج من السجن استمر محافظا على الصلوات وقراءة القرآن الكريم وأصبح لا يترك صلاة الفجر في المسجد، مما جعل الناس تتعجب من هذا الرجل الذي انقلب حاله إلى الأحسن، ولم يمر إلا أقل من عام بعد خروجه من السجن حتى توفي الرجل، وبالطبع لم يترك يوما من حياته، بل هذا هو أجله المحتوم وموعده المحدد في الموت، وكان هذا الرجل مثالا لهؤلاء، الذين يعملون عمل أهل النار حتى آخر أيامهم، ثم يعملون عمل أهل الجنة في أخريات أيامهم فيموتون على ذلك فيدخلون

الجنة – نسأل الله ذلك، وحياة هذا الرجل جعلتني أفهم هـذا الدعاء المشهور – لدى المسلمين (اللهم أحسن خواتيمنـا) أو (نسأل الله حسن الختام).

وهكذا أراد الرائد مجدي أن يؤدب العم إسـماعيل، وأراد الله تعالى أن يحسن ختام العم إسماعيل، وفرق كبيـر بين إرادة العبد وإرادة الرب..

تقرير مفوض الدولة الدعوى رقم ٧٧٩٨ لسنة ٤٣ المقامة من د. محمد مورو أحمد ضد السيد/ وزير الداخلية – بصفته.

الوقائع:

ونخلص إلى أن المدعي أقام دعواه الماثلـة ابتـداء بإيداع صحيفتها قلم كتاب محكمة جنوب القـاهرة الابتدائيـة بتاريخ ١٩٨٨/١/٢٧ والتي في ختامها الحكم بإلزام المدعي عليه بأن يدفع له مبلغ نصف مليون جنيه تعويضا عن تعذيبه وعما أصابه من أضرار مادية وأدبية من قـرار الاعتقـال خلال الفترة من ٨٧/٦/٢٦ حتى ٨٧/١٢/١٩ ومن قـراري وزير الداخلية باعتقاله مع إلزامه المصروفات ومقابل أتعاب المحاماه.

وذلك على سند من القول أنه بتـاريخ ١٩٨٧/٦/٢٦ وبعد محاولة اغتيال اللواء حسن أبو باشا الـوزير السـابق للداخلية تم استدعاؤه تليفونيا من فرع مباحث أمـن الدولـة بميت غمر ومنها تم ترحيله إلى المنصورة ثم إلى القاهرة ثم معهد أمناء الشرطة ثم انتهى به المطاف بسجن استقبال طره دون أن يدري سببا مشروعا لذلك، تظلم من أمـر اعتقالـه وقضت المحكمة بالإفراج عنه إلا أن وزير الداخلية اعترض ورفضت المحكمة الاعتراض إلا أنه أصـدر قـرارا آخـر باعتقاله وكان مصيره كسابقه، وينعي المدعي على قـرارات

اعتقاله أنها لم تستند إلى مبرر مشروع وأنها مخالفة للقانون، وقد أصيب من جرائها بأضرار مادية وأدبية فضلا عما نزل به من تعذيب تعددت أساليبه بين ضرب وركل وصلب وغير ذلك مما يحرمه القانون.

وبجلسة ١٩٨٩/٥/٢٨ قضت المحكمة أولًا – بعـدم اختصاصها بنظر الشق الأول من طلبات المدعي وإحالته إلى مجلس الدولة ثانيا – بإلزام المدعى عليه بصفته بأن يـؤدي إلى المدعي عن الطلب الثاني مبلغ ألف جنيه مـع إلزامـه المصروفات وبتاريخ ١٩٨٩/٩/٢٣ أحيلت الدعوى في شقها الأول إلى المحكمة حيث قيدت قرين الرقم المسطر بعاليـه، وتداولت بجلسات التحضير أمام هيئة المفوضين على النحـو الثابت بمحاضر جلساتها...

الرأي القانوني

من حيث أن المدعي يطلب الحكم بـإلزام المـدعى عليه بصفته بتعويض بمبلغ نصف مليون جنيه عما أصـابه من أضرار مادية وأدبية من جراء اعتقاله ومـن حيـث إن الدعوى تعد من دعاوى الاستحقاق فمن ثم لا تتقيد بمواعيـد وإجراءات دعوى الإلغاء، وإذا اسـتوفت سـائر أوضـاعها الشكلية المتطلبة قانونًا، فإنها تكون مقبولة شكلًا.

وعن الموضوع:

فمن حيث إن مناط مسئولية الدولة عـن قراراتهـا الإدارية توافر عناصر المسئولية التقصيرية مجتمعة الخطـأ بأن يكون القـرار معيبـا بأحـد عيـوب القـرار الإداري المنصوص عليها قانونًا والضرر وأن يكون الضرر مترتبـا مباشرة عن الخطأ.

ومن حيث إن المادة الثالثة من القـانون رقـم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ والتي جرى اعتقال المدعي في إطارها الزمني لا تجيز للسلطة القائمة على تنفيذه سوى

اعتقال المتشردين والمشتبه فيهم والخطـرين علـى الأمـن والنظام العام.

ومن حيث إن نظام الطوارئ في أصل مشـروعيته نظام استثنائي يستهدف غايات محدودة ليس فيها مـا يولـد سلطة مطلقة أو مقتضيات بغير حدود ولا مناص من التـزام ضوابطه والتقيد بموجباته ولا سبيل إلى التوسع في سـلطاته الاستثنائية أو القياس عليها، وإذ إن حق رئيس الجمهوريـة ومن يفوض في إصدار أوامر القبض والاعتقال مقيد قانونًـا بألا يتناول سوى المتشردين والمشتبه فيهم ومن قامت بهـم خطورة خاصة على الأمن والنظام العام تستند إلـى وقـائع حقيقية قبيحة في الدلالة على هذا المعنى، وفيما خلا هـاتين الحالتين لا يسوغ التقول على الحريات العامة والمساس بحق كل مواطن في الأمن والحرية وضماناته الدستورية المعتمدة ضد القبض والاعتقال التعسفي، فكرامة الفرد وعزته وحريته دعامة لا غنى عنها في مكانة الوطن وقوته وهيبته.

ومن حيث إن الثابت من الأوراق أن المدعي جـرى اعتقاله بقرارات إدارية صادرة من وزير الداخلية استنادا إلى قانون الطوارئ في غير الحالتين المبينتين أبيح مـن أجلهـا

الاعتقال، وألحق ظلما بزمرة المشتبه فيهم والخطرين علـى الأمن والنظام العام حال لم يقم به سبب قانوني صحيح يبرر الاعتقال وليس فيما تعللت به جهة الإدارة مـن أن المـدعي عضوا بجماعة الطلائع الإسلامية المناهضة لنظام الحكم مـا يقبل سندا – على افتراض صحته التي لا ينهض عليها دليل – في تبرير اعتقاله في غير الحالتين المنصوص عليها، وقد كان حريا بوزارة الداخلية في مجال الحريات العامة أن يكون تدخلها حيث يقوم فسوقه، وتسـتقيم لـه مبـررات قانونيـة مشروعة، أما وقد انتفت أسباب الاعتقال وموجباته قانونًا فإن القرار به يغدو باطلًا ويتحقق بـه ركـن الخطـأ الموجـب للمسئولية، ويسوغ من ثم طلب التعـويض عـن الأضـرار الناجمة من جرائه.

ومن حيث إنه عن ركن الضرر فإنه ولـئن كـان المدعي لم يستظهر فيما طالب به من تعويض وجه الضـرر المباشر الذي حاق به متمثلًا في عناصر الخسـارة الماليـة المحققة التي لحقته من جراء الاعتقال الخاطئ فإنه دون شك قد أصيب بأضرار مادية تمثلت في حرمانه من مورد رزقه طوال فترة الاعتقال وتكبده بمصروفات للدفاع عن نفسه مـا

كان أغناه عنها لولا الاعتقال الخاطئ، كما أنه أصيب بأضرار أدبية تمثلت في الآلام النفسية الناجمة عن سلب حريته دون مبرر أو مسوغ قانوني لا سيما وأنه واحد من المفكرين الذين أثروا المكتبة العربية بالعديد من الكتب والكتابات التي تبعث روح القومية العربية الإسلامية في صدور أبناء الأمة ضد أعدائها من الصهاينة وأعوانهم من الغرب الصليبي، الأمر الذي يحق معه للمدعي للحصول على التعويض المناسب والذي نترك لعدالة المحكمة تقديره ومن حيث إنه خسر الدعوى يلزم بمصروفاتها عملًا بالمادة ١٨٤ مرافعات...

لذلك نرى:

الحكم بقبول الدعوى شكلًا وفي الموضوع بإلزام المدعى عليه بصفته بتعويض المدعي تعويضا مناسبا – نترك لعدالة المحكمة تقديره – عما أصابه من أضرار مادية وأدبية من جراء اعتقاله مع إلزامه بالمصروفات.

مفوض الدولة

النائب/ سيد عبد الحميد الهنداوي

جماعات العنف في مصر

من ١٩٥٨ – ١٩٨٨

لكي نواجه ظاهرة ما، ينبغي الدخول إليها من خلال قاعدة معلومات صحيحة، بعيدا عن التهـريج أو المواقـف المسبقة التي تفقد العمل العلمي قيمته، وتصبح عائقًا حقيقيـا أمام فهم الظـاهرة وبالتـالي وضـع الحلـول الصـحيحة لمواجهتها ولا شك أن هناك الكثير من الكتابات والأبحـاث حول جماعات العنف في مصر، ولكن قلـيلا منهـا الـذي استطاع أن يصل إلى المعلومات الصحيحة حول الظـاهرة، بداياتها الحقيقية، أحداثها، أسبابها أفكارها التي تحملها وليس الأفكار التي يريد هذا أو ذاك من الباحثين أن يحملهـا لهـا نتيجة سوء الفهم أو سوء النية أو هما معا.

ويمكننا أن نرصد ثلاثة روافد رئيسية للعنـف فـي مصر هي جماعة التكفير والهجرة وامتداداتها التـي انتهـت بجماعة "الناجون من النار"، وجماعة الجهاد ثـم الجماعـة الإسلامية...

التكفير والهجرة

وجماعة "الناجون من النار"

اسم التكفير والهجرة هو اسم أطلقته أجهزة الأمن على جماعة أسمت نفسها، جماعة المسلمين، إلا أن الاسم التصق بتلك الجماعة واشتهرت به بعد ذلك بحيث أصبح من الصعب التعامل البحثي معها بدون ذكر اسم التكفير والهجرة وقد شهدت السبعينيات من القرن العشرين تصاعدا كبيرا لنشاط تلك الجماعة، إلا أنها انحسرت بعد ذلك على المستوى الفكري والحركي، لأن أفكارها لم تصمد في الواقع، وبسبب الحوار الطويل داخل السجون مع باقي الأفكار ولأسباب أخرى عديدة، وتعد جماعة "الناجون من النار" آخر الامتدادات الهامة لهذه الجماعة.

كانت الحكومة المصرية في عام ١٩٦٥ قد وجهت ضربتها الثانية الكبيرة لجماعة الإخوان المسلمين، واكتظت السجون وقتها بحوالي ٣٠ ألفا منهم، وقد تعرض هؤلاء لتعذيب وحشي وكذا تعرضوا لضغط نفسي وفكري وعصبي شديد، مما أدى إلى ظهور تيار متشدد داخل صفوف الإخوان يتهم عبد الناصر بالكفر، وقد نشأ هذا التيار على يد الشيخ علي إسماعيل شقيق المرحوم عبد الفتاح إسماعيل أحد الذين أعدموا مع سيد قطب، ثم استمر خط التشدد في هذا التيار

إلى أن وصل إلى تكفير أجهزة الحكـم ثـم المجتمـع ثـم المخالفين لهم من الإخوان المسلمين أنفسهم.. في ذلك الوقت كان يوجد بالسجن شخص اسمه شكري مصطفى وكان طالبا بكلية الزراعة قبل اعتقاله وقد اعتقل في عام ١٩٦٥ علـى أثر قيامه بتوزيع منشور يحتج فيه على اعتقـال ومحاكمـة الإخوان المسلمين دون أن يكون هو أصلا عضوا في تلـك الجماعة، وهو من أبناء محافظة أسيوط وكان طالبا بجامعـة أسيوط وقد استجاب شكري مصطفى مع مجموعة أخرى من المعتقلين لأفكار الشيخ علي إسماعيل، ثم أصبح هو فيما عبد الزعيم الفكري والحركي لتلك المجموعة التي حملـت تلـك الأفكار بعد أن نجح الإخوان المسلمون في إعادة الشيخ علي إسماعيل إلى صفوفهم وتخليه عن أفكاره التكفيريـة، وكـان الإخوان المسلمون في ذلك الوقت قد ردوا على تلك الأفكـار بمجموعة من النشرات والكراسات الفكرية جمعت فيما بعـد في كتاب بعنوان (دعاة لا قضاة).

وقد استفاد شكري مصطفى من فترة السـجن فـي تحصيل العديد من العلوم الشرعية والتاريخية، استخدمها في تأكيد منظومة فكرية شديدة التماسك وإن انطوت على أخطاء

منهجية فادحة، وكان شكري مصطفى يمتلك عقليـة عاليـة الاستيعاب وكان شديد القدرة على الجدل كمـا كـان يتمتـع بسمات زعامة عالية.

واستطاع شكري مصطفى أن يضم إليه عـددا مـن الأتباع داخل السجن ثم بعد خروجه من السجن عـام ١٩٧١ استطاع أن ينشئ جماعة كبيرة لها امتدادات في كثيـر مـن أنحاء مصر وتحولت التكفير والهجرة في ذلك الوقـت إلـى تيار شديد الخطورة خاض صـراعا مـع بـاقي التيـارات الإسلامية على المستوى الفكري والحركي، كما دخـل فـي العديد من الصدامات مع أجهزة السلطة، وتعد حادثة اغتيـال الشيخ الذهبي وزير الأوقاف آنذاك والتي تمت عـام ١٩٧٧ هي أهم أعمال العنف التي قام بها هذا التيار، وعقـب هـذه الحادثة تم اعتقال شكري مصطفى وعدد كبير من أعضـاء الجماعة وصدر الحكم بإعدام شكري مصطفى وأربعة مـن قيادات الجماعة وتم تنفيذ الحكم، مما شكل ضـربة قاصـمة لتلك الجماعة.

وتدور أفكار تلك الجماعة حول مجموعة من المفاهيم فالجماعة لا تعترف بالاجتهاد، وتهدر كل المجهود الفكـري

والفقهي الذي شهده الواقع الإسلامي طوال القرون الماضـية وتزعم أن من الضروري التعامل مع النص مباشـرة مـن الكتاب والسنة، وكذلك تدعو الجماعة إلى العزلة عن المجتمع كما تعتبر الجماعة أن الهجرة فريضة شرعية واجبة على كل مسلم وقد استطاع أحد مفكري الجماعة جمع مجموعة مـن النصوص التي تتحدث عن أحوال آخر الزمان خاص منهـا إلى أن الجماعة هي التي سوف تعيد مجد الإسـلام ودولتـه وهو البحث الذي يحمل اسم (التوسمات).

بعد إعدام شكري مصطفى دخلت الجماعة في طور من الانشقاقات، ثم كفرت هذه المجموعة المنشـقة بعضـها بعضا، وبدأت الجماعة تنحسر فكريا وتنظيميا إلى أن أعـاد مجموعة من الشباب مثل الدكتور مجدي الصفتي وآخـرين تشكيل امتداد لجماعة التكفير والهجرة، باسم جماعة "الناجون من النار"، إلا أن هذا الامتداد حمل أفكارا مغايرة شـيئا مـا عن أفكار التنظيم الأم، وخاصة فيما يتعلق بضرورة الحركة وممارسة العنف ضد رموز النظام، وتعـد عمليـة محـاول اغتيال كل من النبوي إسماعيل، وحسن أبـو باشـا وزيـر الداخلية السابقين، والصحفي مكرم محمد أحمد رئيس تحرير

مجلة المصور، وهي العمليات التي تمت في صـيف عـام ١٩٨٧ أهم أعمال العنف التي قام بها هذا التنظيم.

جماعة الجهاد

نشأ تنظيم الجهاد على يد شاب يدعى نبيل البرعـي عام ١٩٥٨ وحسب رواية نبيل البرعي نفسه، الذي كان يبلغ من العمر في ذلك الوقت (٢٢ عاما) فإنه قد عثر على كتاب لابن تيمية عن فتاوى الجهاد، فبدأ الاهتمام بهذا الموضـوع واعتبر أن الطريق الصحيح لتعديل مسار العالم الإسـلامي يكمن في ممارسة الجهاد، وأن غياب هذا الجهاد هو السـبب في الأحوال المتردية التي يعاني منها العالم الإسلامي.

في ذلك الوقت كانـت السـجون المصـرية تعـج بعناصر الإخوان المسلمين، وكان هناك جو مـن مطـاردة التدين والتضييق الشديد على الاتجاه الإسلامي، وانتهى نبيل البرعي إلى أن وسيلة التغيير الوحيدة المتاحة أمامـه هـي العمل السري المسلح، وهكذا أصبح العمل السـري المسـلح علما ومفتاحا لفهم حركة الجهاد منذ ١٩٥٨ وحتى اليوم ولم تتخل الحركة عن تلك المقولة قط.

بدأ نبيل يوزع فتاوى الجهاد لابن تيمية على أصدقائه المقربين ثم يدير حوارا معهم حولها ووجد استجابة لدى عدد منهم مثل إسماعيل الطنطاوي ومحمد عبد العزيز الشرقاوي، ومن هؤلاء وغيرهم نشأت الخلية الأولى لتنظيم الجهاد عـام

١٩٦٠ في القاهرة، ثم بدأت الخلايا تكبر وتنتشر بعيدا عـن أعين السلطة التي كانت منشـغلة فـي مطـاردة الإخـوان المسلمين.

وفي عام ١٩٦٥ حدث الصدام الثاني الكبيـر بـين الحكومة المصرية وجماعة والإخوان المسلمين، وصـدرت أحكام بالإعداد علي سيد قطب وآخرين، كما تعرض الاتجاه الإسلامي عموما للكثير من العنف والاضطهاد مما كان لـه أثره المباشر على عدد كبير من الشباب المتدين، الـذي راح يبحث عن طريق للثأر والعنف، فانضم إلى التنظيم في عـام ١٩٦٦ عدد آخر من الشباب شكلوا فيما بعد أهـم قيـادات الجماعة مثل أيمن الظواهري وحسـن الهـلاوي، وعلـوي مصطفى ومع حلول عام ١٩٦٨ أصبح للتنظيم كيانا متميـزا عدديا وفكريا في غياب رقابة السلطة المنشـغلة بـالإخوان، وبدأت عناصر التنظيم في جمع السلاح والتدريب عليه فـي جبل المقطم.

وفي عام ١٩٧٣ قرر علوي مصطفى أن يتوجه إلى منطقة الدفرسوار للمشاركة في الكفاح الشعبي ضد التسـلل اليهودي الذي حدث إبان معركة رمضان ١٩٧٣، وصـحب

علاوي معه مجموعة من عناصـر التنظـيم، وكـان لهـذه المشاركة أثرها في التعرف على العديد من العسكريين الذين انضموا إلى التنظيم فيما بعد مثل عصام الغمري الذي نجـح في تشكيل عدد من الخلايا داخل القوات المسلحة.

وفي تلك الفترة تصاعد المـد الإسـلامي عمومـا، وازداد الاهتمام بالأفكار الإسلامية والجهادية منها على وجه الخصوص، وظهر العديد من التيارات الجهادية التي لا جامع تنظيميا لها، وحضر إلى مصـر فـي العـام نفسـه ١٩٧٣ الدكتور صالح سرية يحمل أفكارا جهادية وخبرة في العمـل العسكري حيث عمل لفترة ضابطا فـي منظمـة التحريـر الفلسطينية، واستطاع صالح سرية أن يجند عددا كبيرا مـن الشباب كان من بينهم عدد من طلاب الكلية الفنية العسـكرية والكلية الحربية والكلية الجوية العسكرية، كما انضـم إلـى تنظيم صالح سرية مجموعة كاملة كانت تشكل تنظيمـا فـي محافظة الجيزة بقيادة حسن الهلاوي.

وقام هذا التنظيم – تنظيم الفنية العسكرية – بمحاولة انقلاب عام ١٩٧٤ عن طريق محاولة السيطرة على الكليـة الفنية العسكرية، ثم قيادة طلابها إلى اجتماع يضـم جميـع

أركان الحكم حيث كان مقررا أن يخطب فيهم الرئيس السادات في ذلك اليوم في مبنى الاتحاد الاشتراكي إلا أن المحاولة فشلت وتم اعتقال صالح سرية ومعظم أعضاء تنظيم الفنية العسكرية وقد صدر حكم بإعدام صالح سرية وكارم الأناضولي ونفذ الحكم، كما صدرت أحكام بالسجن على عدد من عناصر التنظيم.

ومن بقايا تنظيم الفنية العسكرية ظهرت عدة أجنحة كان أهمها جناح الإسكندرية بقيادة محمد السيد إسماعيل ثم محمد ياسر، وجناح في الجيزة بقيادة حسن الهلاوي الذي كان قد استطاع الهرب من السجن والاختفاء في محافظة الجيزة.

وفي إطار التنظيمات الجهادية، كان هناك تنظيم يسمى تنظيم يحيى هاشم، كان يحيى هاشم يعمل وكيلا للنيابة وقد بدأ نشاطه السياسي بقيادة مظاهرة من مسجد الحسين بالقاهرة عام ١٩٦٨ احتجاجا على هزيمة ١٩٦٧، وفصل من عمله بسبب تلك المظاهرة، فشكل تنظيما بلغ عدد أعضائه ٣٠٠ فردا كان معظمهم من الإسكندرية، وعندما ظهرت أحداث الفنية العسكرية قرر يحيى هاشم أن يقوم

بمحاولة لإطلاق سراح المعتقلين على ذمة تلك القضية، وقام بتزوير أمر ترحيل يتم بمقتضاه اصطحاب المسجونين فـي سيارات شرطة مسروقة على أساس أنهم مرحلون من سجن إلى آخر، إلا أنه تم اكتشاف الخطة وإفشـالها فـي اللحظـة الأخيرة. وعلى إثر ذلك بدأت حملة مطاردة ليحيـى هاشـم منتظمة في الإسكندرية والأقاليم، فهرب مع مجموعـة مـن رجاله إلى قرية نجع الدير – جرجا بصعيد مصر، واعتصم بالجبال وعاش هناك فترة إلى أن تم اكتشافه، فاشتبكت معهم الشرطة في معركة قتل فيها يحيى هاشم عام ١٩٧٥ الأمـر الذي أدى إلى تفرق تنظيمه وتشتته.

استمرت تنظيمات الجهاد على هيئة خلايا عنقوديـة، وقامت بالعديد من العمليات مثل حادثة القنصلية (القبرصية) عام ١٩٧٧، ثم بدأت تتجمع هذه التنظيمات فـي تنظيمـين كبيرين هما تنظيم محمد عبد السلام فـرج وتنظـيم سـالم الرحال.

كان محمد عبد السلام فرج يعمل مهندسـا بشـركة هايديلكو بالإسكندرية وهناك تعرف علـى محمـد إبـراهيم سلامة سنة ١٩٧٨، وكان هذا الأخير منتميا إلى إحدى خلايا

تنظيم الجهاد بالإسـكندرية الـذي نفـذ عمليـة القنصـلية (القبرصية) عام ١٩٧٧، واستطاع محمد إبراهيم سـلامة أن يضم محمد عبد السلام فرج إلى هذا التنظيم، إلا أن التنظـيم قد انكشف وتم اعتقال أعضائه وتصفيته عـام ١٩٧٩، ممـا جعل عبد السلام فرج يقرر أن يقطع صلته بهذا التنظيم وأن يعمل بصورة مسـتقلة حتـى لا ينكشـف أمـره، وتـرك عبد السلام فرج الإسكندرية وانتقل إلى القاهرة حيث التحـق بالعمل كمهندس بالإدارة الهندسية لجامعة القاهرة، ومنذ سنة ١٩٧٩ بدأ محمد عبد السلام فرج بالعمل والـدعوة، وجمـع الأدلة الشرعية على حتمية الحل الجهادي في كتـاب أسـماه (الفريضة الغائبة) تضمن النصوص وآراء العلماء في وجود الجهاد ولإقامة الحكم الإسلامي، وقام عبـد السـلام فـرج بتدريس هذه الآراء في مسجد عمر بن عبد العزيز ببـولاق الدكرور، كما قام بضم عدد كبير من الشـباب شـكل بهـم تنظيما – هو الأخطر - للجهاد مثل عبد الناصر عبد العليم درة، شعبان عبد العاطي عبد اللطيف، محمد غريـب فايـد، حسن عبد السميع، ناصر مكي، السـيد إبـراهيم معـوض عبد الله، ثم طارق عبد الموجود الزمر الذي قام بدوره بتجنيد

المقدم عبود الزمر عام ١٩٨٠، ثم مد عبد السلام فرج نشاطه إلى مختلف أنحاء القاهرة والجيزة ثم الأقاليم وضم عناصر جديدة مثل صالح جاهين، رفعت السمان، عبد المجيد الفقي، وفي أواخر عام ١٩٨٠ كان هذا التنظيم قد أصبح كبيرا ومنتشرا، كما تدرب أعضاؤه على السلاح، وقاموا بشراء كميات منه.

وفي المقابل كان هناك تنظيم سالم الرحال، وهو فلسطيني كان يدرس في الأزهر ويقيم برواق الشوام، وقد ضم هذا التنظيم عددا كبيرا من العناصر كان أهمها في ذلك الوقت كمال السعيد حبيب، أحمد راشد، نبيل نعيم.

وعندما شعرت أجهزة الأمن بنشاطات سالم الرحال، تم ترحيله خارجه البلاد، ولكن التنظيم استمر في العمل بقيادة كمال السعيد حبيب، واستطاع أن يوسع نشاطه، وضم عددا آخر من العناصر كان أهمها أحمد رجب، محمد طارق إبراهيم، أسامة قاسم، أنور عكاشة، محمد الأسواني محمد سعيد عثمان.

في عام ١٩٨١ التقت الروافد المختلفة لتنظيم الجهاد وخاصة رافدي عبد السلام فرج وسالم الرحال مع تنظيم

الجماعة الإسلامية وتشكل مجلس قيادة من التيارات الثلاثة، وتم الإعداد لتنفيذ عملية اغتيال الرئيس السادات، ومحاولـة عمل انقلاب عسكري وثورة شعبية والسيطرة علـى بعـض مدن الصعيد وقد تم تنفيذ عملية اغتيال السادات بنجاح فـي ١٩٨١/١٠/٦ كما تمت السيطرة على مدينة أسـيوط، إلا أن الخطة لم تكتمل فبرغم النجاح في السيطرة على مدينة أسيوط التي قام بها عناصر الجماعة الإسلامية، إلا أن تنفيذ عمليـة الانقلاب العسكري والثورة الشعبية لم يتم تنفيـذها أصـلا، نظرا لوجود أخطاء في الاتصالات قبيل تنفيذ العملية، وعدم تنفيذ المجموعات الموكول إليها تلك الخطة المتفق عليها.

وكان من الطبيعي بعد ذلك، أن تقوم أجهزة الأمـن بتوجيه ضربات واسعة إلى تلك التيارات، فتم اعتقال حوالي ٧ ألاف شخص، كما تم توجيه الاتهام إلى المئات في ثلاثـة قرارات اتهام هي قرار الاتهام في قضية الاغتيـال وقـرار الاتهام في قضية القيادات وضم ٣٠٢ متهم وقرار الاتهام في قضية الانتماء، ثم قرار الاتهام في قضية الأحداث (الذين لم يبلغوا سن الرشد) ثم صدرت أحكام استحق عدد كبير مـن المتهمين بها أحكاما بالإعدام وأخرى بالسجن.

وبالطبع لم تتوقف المحاولات، خاصة من عناصر تنظيم الجهاد خارج السجون، على حين توقفت محاولات الجماعة الإسلامية في تلك الفترة، وشهد عام ١٩٨٢ قضية الطائرة والبمب وهي محاولة من بعض العناصر لاستخدام البمب لاقتحام السجون وإخراج المسجونين ثم تهريبهم على طائرة وخاصة عبود الزمر، وبصرف النظر عن سذاجة الفكرة أو قوتها فإنها كانت تعبيرا عن استمرار المحاولة.

وفي عام ١٩٨٣ تم اكتشاف تنظيم يسمى تنظيم المواسير وهو تنظيم ينتمي إلى الجهاد تركز في مدينتي بورسعيد، والجمالية/ دقهلية وكان يتكون من طلاب المدارس الثانوية والجامعات أساسا.

ومع عام ١٩٨٤ ونهاية المحاكمات، بدأت الخلافات تدب بين تنظيمي الجهاد والجماعة الإسلامية، حول عدد من القضايا مثل العذر بالجهل، فعلى حين ترى الجماعة الإسلامية أن الجاهلين بأحكام الإسلام من حكام وضباط وغيرهم معذورون بجهلهم، ولذا فإنهم ليسوا كفره إلا إن تنظيم الجهاد يرى العكس.

كما حدث خلاف حول طبيعة العمل، فعلى حين تمسك تنظيم الجهاد بالعنف، مال تنظيم الجماعة الإسلامية إلى العمل السياسي العلني ما بين أعوام ١٩٨٤، ١٩٨٧، فعقد الندوات والمؤتمرات في الجامعات والنقابات، إلا أنه بدءا من ١٩٨٨ ولأسباب معينة مال تنظيم الجماعة الإسلامية إلى العنف فأنجز العديد من العمليات في هذا الصدد.

على كل حال، فإن تنظيم الجهاد الذي نحن بصدده، حاول إقامة تنظيم عسكري قاده عدد من الضباط مثل محمد البرم (مظلات) المقدم محمد مكاوي (صاعقة) إلا أن ذلك التنظيم قد اكتشف عام ١٩٨٧ وتم إجهاض المحاولة، ومن الأحداث الهامة في مسيرة تنظيم الجهاد عملية الهروب الكبير التي تمت يوم ١٩٨٨/٧/١٧، وهي عملية تصلح لأفلام السينما، وقد هرب خلالها كل من الرائد عصام القمري، ومحمد الأسواني، وخميس مسلم من سجن ليمان طره، واستطاعوا أن يختفوا في القاهرة لمدة أسابيع إلى أن تم اكتشافهم فتبادلوا النار مع الشرطة وقتل في العملية عصام القمري وخميس مسلم وأعيد اعتقال محمد الأسواني.

واستمرت العمليات العنيفة لتنظيم الجهاد فيمـا بعـد وإن كانت قد قلت كما ونوعا، كما أصبح التنظيم يحمل اسـم طلائع الفتح وأصبح يقوده أيمن الظواهري الذي استطاع أن يهرب إلى الخارج ويحصل على حـق اللجـوء السياسـي، ونلاحظ في تلك الفترة أن التنظـيم اختلـف مـع الجماعـة الإسلامية في مسألة توجيـه الضـربات إلـى السـياحة أو الاستثمار لأن ذلك يضر بأرزاق الناس، ولأنه يسـيء إلـى سمعة الحركة، وركز التنظيم بالتالي على توجيه الضـربات إلى رموز النظام، ولعل أهم العمليات التي نفذتها الجماعة في هذا الصدد هي محاولة اغتيال وزير الداخلية اللـواء حسـن الألفي في ١٩٩٤/٨/١٨ ثم محاولة اغتيال كل من صـفوت الشريف وزير الإعلام والدكتور عـاطف صـدقي رئـيس الوزراء في وقت لاحق من العام نفسه.

الجماعة الإسلامية

الجماعة الإسلامية هي أكثر تنظيمات العنف قوة وعددا منذ عام ١٩٨١ وحتى الآن، وهي المسئولة عن أكثر عمليات العنف التي تم تنفيذها سواء فيما يتصل بتصفية عدد من الضباط أو الجنود أو المخبرين أو في الاعتداء على الأقباط أو في ضرب الاستثمار والسياحة وغيرها من العمليات ويتركز معظم نشاط الجماعة في الصعيد أساسا.

وقد نشأت الجماعة الإسلامية من خلال العمل الطلابي في جامعات الصعيد تحديدا في بداية السبعينيات، ولم تكن في البداية تتميز على مجمل النشاط الطلابي الإسلامي عموما، وكان يحدث خلط عادة بين بياناتها التي تحمل اسم الجماعة الإسلامية وبيانات طلاب الإخوان المسلمين التي تحمل التوقيع نفسه ، إلا أن الباحث المدقق كان يستطيع أن يميز هذا البيان المنسوب إلى الجماعة من الآخر المنسوب إلى الإخوان عن طريق الشعار المرسوم في أعلى الصفحة، فعلى حين استخدمت جماعة الإخوان شعارها التقليدي المعروف (سيفين متقاطعين ومصحفا) فإن الجماعة الإسلامية استخدمت شعارها المكون من مصحف مفتوح يخرج منه مصحف آخر صغير وأشعة من النور، ثم أصبح

http://tahasafeer.blogspot.com/

هذا الرمز فيما بعد عبارة عن ذراع قوية تحمل مصحفا مفتوحا، وانتهى هذا اللبس تماما بعد أن استخدم الإخوان المسلمون بعد عام ١٩٧٧ اسمهم المباشر ووقعوا به على بياناتهم وهو اسم (الإخوان المسلمون).

ويعد عام ١٩٧٨ عاما مفصليا في تاريخ الجماعة الإسلامية حيث وضح سيطرة الجماعة الإسلامية على جامعات الصعيد وسيطرة الإخوان على جامعات الوجه البحري، وهذا لا يمنع بالطبع وجود امتدادات للإخوان في جامعات الصعيد، ووجود امتدادات للجماعة الإسلامية في جامعات القاهرة والإسكندرية والوجه البحري عموما.

على كل حال فإن المؤسس الأول للجماعة الإسلامية هو صلاح هاشم في بداية السبعينيات، وكانت أفكارها تتميز بالحدة والجرأة كما تأثرت أكثر بأفكار ابن تيمية ثم عمر عبد الرحمن الذي أصبح أميرا لتلك الجماعة ومفتيا فيما بعد في عام ١٩٧٨ عام التميز، استطاع أعضاء الجماعة الإسلامية في جامعة أسيوط تعيين ناجح إبراهيم الذي كان طالبا بكلية الطب وأصبح رئيسا لاتحاد طلاب الجامعة في ذلك الوقت.

http://tahasafeer.blogspot.com/

ويعد كل من ناجح إبراهيم، أسامة حـافظ، أسـامة رشدي، كرم زهدي، عاصم عبد الماجد، عصام دربالة، علي الشريف من أهم القادة المؤسسين لتلك الجماعة.

وقد تميز نشاط الجماعة الإسلامية طوال السبعينيات بالعمل العلني والنضال السياسي، كما دخلوا في مفاوضـات ومساومات عدة مع أجهزة الحكم في محافظـات الصـعيد، وقامت الجماعة بتنظيم العديد مـن المـؤتمرات والنـدوات لمواكبة المطالـب الإسـلامية أو التضـامن مـع الشـعب الفلسطيني، وكذلك نظمت الجماعة مظاهرة حاشدة ضد زيارة الشاه الإيراني لمصر عام ١٩٧٩.

وعقب أحداث سبتمبر ١٩٨١، والتي طالت عددا من عناصر الجماعة اشتركت الجماعة مع تنظيم الجهـاد وفـي الإعداد لأحداث اغتيال الرئيس السادات والسيطرة على مدينة أسيوط كجزء من محاولة إحداث ثـورة شـعبية، وقامـت الجماعة بتنفيذ الجزء الموكول إليها في العملية وهو السيطرة على مدينة أسيوط، ونجحت في اسـتمرار السـيطرة علـى المدينة لمدة ٤٨ ساعة كاملة إلى أن تدخل الجيش قضى على التمرد.

http://tahasafeer.blogspot.com/

وفي عام ١٩٨٤ حدث تراجع عن التحالف مع تنظيم الجهاد واستقل كل من الطرفين بعمله، واختـارت الجماعـة الإسلامية في ذلك الوقت أسلوب العمل العلني والسياسي ولم تمارس العنف حتى عام ١٩٨٨، وفي تلك الأعـوام نظمـت الجماعة العديد من المـؤتمرات السياسـية فـي الجامعـات والنقابات ونجحت في الحصول على العديـد مـن المقاعـد الطلابية كما نظمت العديد من المظاهرات تنديدا بـالغلاء أو التصالح مع إسرائيل وغيرها من القضايا، كما استطاعت أن تنشئ جهازا إعلاميا كبيرا أصبح قادرا على إغراق القـاهرة والصعيد ومصر عموما بالمنشورات في المناسبات المختلفة.

إلا أنه في عام ١٩٨٧ وعقب قيام تنظيم "النـاجون من النار" بمحاول اغتيال اللواء حسن أبو باشا واللواء زكـي بدر والصحفي مكرم محمد أحمد، ولم تكن أجهـزة الأمـن تعرف شيئا عن هذا التنظيم (الناجون من النار)، وتعرضـت الجماعة لحملة اعتقالات وتعذيب واسعة، مما أسهم في ميلها إلى العنف، وتدشين هذا الميل باغتيال المتحـدث الرسـمي باسمها الدكتور علاء محيي الدين عام ١٩٨٨، ومنـذ ذلـك الوقت نفذت الجماعة مئات العمليات الصدامية ضد عناصر

الشرطة من رتبة لواء وحتى مخبر وكذلك نفـذت عشـرات العمليات ضد الاستثمار والسياحة، بل واغتالات أحـد كبـار المسئولين وهو الدكتور رفعت المحجوب.

ولعل أهم العمليات الكبرى التي نفذتها الجماعة منـذ ذلك الوقت وحتى نهاية عام ١٩٩٧ هي:

- عملية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب يوم الجمعـة ١٩٩٠/١٠/١٢، وقد أدى الحادث إلى وفاة الدكتور المحجوب.
- عملية اغتيـال اللـواء رءوف خيـري فـي ١٩٩٤/٤/١١ وقد أدى الحـادث إلـى وفـاة الرجل.
- محاولة اغتيال الرئيس المصري محمد حسني مبارك في أديس أبابا يوم ١٩٩٥/٦/٢٦، وقد فشلت تلك المحاولة.
- عملية الدير البحري بالأقصر يـوم الاثنـين ١٩٩٧/١١/١٧، والتي راح ضـحيتها عـدد كبير من السائحين وتسببت في خسارة كبيرة لقطاع السياحة في مصر.

http://tahasafeer.blogspot.com/